

Distr.: General
23 April 2007
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام



الدورة الأولى
التشكيلة الخاصة بسيراليون

تقرير بعثة لجنة بناء السلام الموفدة إلى سيراليون

١٩-٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧

أولا - معلومات أساسية

١ - قررت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، في جلستها الخامسة المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أن تقوم لجنة بناء السلام بزيارتين ميدانيتين إلى سيراليون وبوروندي. وزارت البعثة الموفدة سيراليون خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧. وتولى سفير هولندا، بصفته رئيس التشكيلة القطرية المعنية بسيراليون، قيادة وفد اللجنة المكون من تسعة أعضاء، وقد ضم الوفد ممثلين عن أنغولا والبرازيل والصين وغيانا وغينيا وكرواتيا ومصر والهند. وتمثل الأغراض الرئيسية للبعثة فيما يلي: (أ) الحصول على معلومات مباشرة بشأن الحالة في سيراليون وتقييم التحديات التي تقف في وجه بناء السلام؛ (ب) إجراء مناقشات مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن الثغرات المصادفة في المجالات ذات الأولوية لبناء السلام وضع إطار عمل متكامل/استراتيجية متكاملة لبناء السلام؛ (ج) إبلاغ أصحاب المصلحة ميدانيا بالمبادئ والأغراض الرئيسية للجنة بناء السلام. ويرد بيان كامل باختصاصات البعثة وتكوينها في مرفق هذا التقرير.

٢ - وتمثل الرسالة الأولى للبعثة في التأكيد على أن دور لجنة بناء السلام يقتصر على المدى المتوسط، ويهدف إلى كفالة استمرار الاهتمام الدولي بجهود سيراليون من أجل عملية بناء سلام مستدام، وتقديم الدعم لهذه الجهود. ويمكن لجهود اللجنة أن تشمل الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، وحشد الموارد، وتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. ومن النتائج المهمة التي حققتها البعثة التوصل إلى تفاهم مع حكومة



سيراليون بشأن الخطوات المقبلة التي ستتخذ فيما يتعلق بالدور الذي ستضطلع به اللجنة في البلد والحصول على التزام في هذا الصدد. وعززت الزيارة أيضا الاعتقاد بأن اللجنة يمكن لها أن تقوم بدور مهم في سيراليون، لا سيما في ترويج إجراء المزيد من الحوار والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة الذين يعملون على تعزيز السلام.

٣ - واجتمعت البعثة مع الرئيس ونائب الرئيس ورئيس القضاة ورئيس البرلمان ورئيس المحكمة الخاصة، والوزراء، وأعضاء في لجنة حقوق الإنسان، في سيراليون، فضلا عن ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية، والأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبالإضافة إلى فري تاون، زارت البعثة أيضا ماكين في المقاطعة الشمالية وكنيما في المقاطعة الشرقية.

٤ - ويعبر أعضاء البعثة عن تقديرهم لحكومة سيراليون وفريق الأمم المتحدة لما قدمه من جهود ومساعدة أثناء الزيارة.

ثانياً - ملاحظات عامة

٥ - منذ توقيع اتفاق لومي للسلام في عام ١٩٩٩، أمكن لحكومة وشعب سيراليون، والشركاء الدوليين تحقيق تقدم كبير في إعادة بناء البلد وتأمين السلام. ووضعت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، عددا من الاستراتيجيات للسلام والتنمية، مثل رؤية ٢٠٢٥، واستراتيجية الحد من الفقر، واستراتيجية توطيد السلام، واتفاق تحسين الحكم والمساءلة، وتقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. ولاحظت اللجنة تزايد الوعي بأن تلك الاستراتيجيات وتعاون الحكومة مع المجتمع الدولي ينبغي أن تُفضي إلى "منافع سلام" ملموسة لشعب سيراليون. وقد أبرزت مسألة بناء القدرات وتوافر الموارد الكافية باعتبارهما مسألتين حاسمتين في هذا الصدد.

٦ - ولاحظ الوفد عددا من التطورات الإيجابية في المجال السياسي في سيراليون، ومن أمثلة ذلك ما يشهده المجال السياسي من انفتاح، وحرية وسائط الإعلام، واحترام حريتي التعبير وتكوين الجمعيات. ومنذ إجراء الانتخابات المتعددة الأحزاب في مناخ سلمي في عام ٢٠٠٢، هناك دلائل كثيرة على إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الديمقراطية، من قبيل إنشاء لجنة لحقوق الإنسان والشروع في عملية استعراض دستوري. بيد أنه لا تزال هناك طائفة من جوانب النقص التي يتعين معالجتها مثل النسبة المنخفضة لمشاركة المرأة في العملية السياسية ومحدودية دور وقدرات الفرع التشريعي وقلّة الحوار بين الأحزاب السياسية.

٧ - وجرى التشديد على ضرورة أن تقترن التطورات السياسية بإحراز تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فغالبية السكان لا تزال تفتقر افتقاراً شديداً إلى الأمان بسبب الفقر ونقص إمكان الوصول إلى العدالة ونقص فرص العمل وارتفاع معدلات الإجرام والفساد. والوضع أشد صعوبة أيضاً في ما يتعلق بالشباب والنساء الذين يتعرضون لقدر أكبر من التهميش والتمييز. ولا يزال العديد من الأسباب الأساسية للتراجع، ومنها نقص فرص العمل لقطاع كبير من الشباب وانتشار الأسلحة الصغيرة وعجز الدولة عن توفير الخدمات الأساسية والفساد وعدم الاستقرار في المنطقة، قائماً اليوم. وجرى التركيز في هذا السياق على الدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم الحكومة الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة في جهودهم المستمرة المبذولة لتوطيد السلام.

٨ - ولاحظت البعثة أيضاً أنّ الوعي عموماً بعمل لجنة بناء السلام باعتبارها منفصلة عن صندوق بناء السلام محدود بين الشركاء كافة في سيراليون. فالعديد من أصحاب المصلحة في البلد لا يزالون مركزين بشكل رئيسي على صرف الـ ٣٥ مليون دولار التي خصصها الصندوق لسيراليون. وساهمت بعثة اللجنة إلى سيراليون في توضيح أوجه الفرق بين اللجنة والصندوق، مشيرة إلى أنّ دور اللجنة في سيراليون متوسط الأجل وليس قصير الأجل ويتعدى نطاق تعبئة الموارد. وشددت البعثة على ضرورة كفالة دفع منتظم للمعلومات بين اللجنة وأصحاب المصلحة في سيراليون.

٩ - وفي الاجتماع المعقود مع ممثلي المجتمع المدني، سرّ الوفد عندما علم أن جماعات المجتمع المدني تنظم، بالشراكة مع الحكومة والأطراف الفاعلة الدولية، عدداً من المشاورات لإرهاف الوعي بعمل لجنة بناء السلام وكفالة مشاركة المجتمع المدني التامة في العملية. وأكدت البعثة على ضرورة الاستفادة من عملية إرهاب الوعي هذه من خلال بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية وخصوصاً في المجتمعات المحلية الريفية.

ثالثاً - المسائل الرئيسية

تمكين الشباب وتوفير فرص العمل لهم

١٠ - حددت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بطالة الشباب كأحد الأسباب الأساسية للحرب الأهلية، ولوحظ على نطاق واسع أنّ هذه البطالة تمثل تهديداً مستمراً لتوطيد السلام. وتعرّف الحكومة الشباب بأنهم مجموعة من الأشخاص تتراوح أعمارهم بين سن الـ ١٥ و٣٥ - وهي مجموعة تشمل مليوني شخص من أصل عدد السكان الإجمالي الذي يناهز ٥ ملايين نسمة. ويعاني ثلثا الشباب من البطالة ومن التهميش إلى حد بعيد من

قبل النظام السياسي، ومن نقص التعليم والتدريب الملائمين. أما الظروف القاسية التي أدت إلى نشوب النزاع عام ١٩٩١، فلا زال العديد منها - والأمر ذو دلالة - قائما عام ٢٠٠٦ حيث استمر العديد من الشباب عاطلا عن العمل ومهمشا وفاقد الأمل بالمستقبل.

١١ - وفي اجتماع عقدته البعثة مع بعض الوزراء، بمن فيهم وزير الشباب والرياضة، أحاطت علما بعدد من المبادرات الجارية لمعالجة وضع الشباب من الجنسين. فاستجابة لمشكلة بطالة الشباب المتفاقمة، باشرت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ خطة لتوفير فرص العمل للشباب استهدفت توفير ما يصل إلى ١٣٥ ٠٠٠ فرصة عمل قصيرة الأجل للشباب. كما وضعت الحكومة خطة وطنية للشباب لتناول مسألة عمالة الشباب وكذلك مشاركتهم الكاملة في العملية السياسية وحماية حقوق الإنسان التي من حقهم التمتع بها. كما اختار اتحاد نهر مانو وأفرقة الأمم المتحدة في سيراليون وليبيريا وغينيا وكوت ديفوار مسألة توفير فرص العمل للشباب بوصفها واحدا من مجالات التركيز في أعمالهما.

١٢ - وأكد الرئيس وعدد من كبار المسؤولين، وممثلون من المجتمع المدني أنه لتوفير العمالة المستدامة للشباب يجب تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، وهما أمران لا يتحققان إلا بعد توفير الكهرباء والماء وغيرهما من البنى التحتية الأساسية. وجرى التشديد أيضا على أن كفاءة مشاركة أوسع نطاقا للشباب، وخصوصا الشابات، في العملية السياسية وفي الحياة العامة مرهونة ببناء القدرات واستعراض الممارسات والقوانين التمييزية.

الحكم الرشيد

١٣ - ستعقد سيراليون انتخابات رئاسية وبرلمانية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ومن المتوقع كذلك أن يُعقد خلال الانتخابات استفتاء وطني بشأن التعديلات الدستورية استنادا إلى عمل لجنة إصلاح القوانين. وتمثل تلك الانتخابات علامة بارزة على طريق توطيد السلام في البلد. واتخذت حكومة سيراليون، بدعم من الشركاء الدوليين ولا سيما الأمم المتحدة، عددا من تدابير بناء الثقة والحد من المخاطر تمهيدا للانتخابات، مثل مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية ومدونة قواعد السلوك لوسائل الإعلام ودعم اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية.

١٤ - وأجري تسجيل الناخبين من أجل الانتخابات على مدى فترة امتدت ٢١ يوما في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. وسُجل ما يربو على ٢,٦ مليون ناخب، بلغت نسبة النساء منهم ٤٩ في المائة. واستنادا إلى التعداد السكاني الذي أُجري عام ٢٠٠٤، تُظهر الأرقام أن ٩١ في المائة ممن تبلغ أعمارهم ١٨ عاما فما فوق قد سجلوا أنفسهم للتصويت. وتبدو الاستعدادات للانتخابات على الطريق الصحيح. وشدد الوفد على ضرورة تعزيز

الحوار فيما بين الأحزاب السياسية وبناء الثقة لدى عموم الشعب في العملية الانتخابية والمؤسسات الانتخابية مثل اللجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية. كما لوحظ ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب لمسائل ما بعد الانتخابات مثل قبول نتائجها.

١٥ - وناقش الوفد قضايا الفساد في عدد من الاجتماعات. ولوحظ أنه وفقا لتقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، فإن "الفساد المتوطن يعد عاملا أساسيا في ما نتج من ظروف مؤلمة جعلت من الحرب الأهلية أمرا لا مفر منه". وكان هناك شعور عام بأن جهود بناء القدرات واستعراض معدلات المرتبات لأخصائيي الخدمة العامة يتعين إجراؤها كجزء من أعمال مكافحة الفساد. كما شددت البعثة على ضرورة توفير دعم إضافي لعمل لجنة مكافحة الفساد التي لا تملك حاليا القدرة على مباشرة الدعاوى في القضايا المعروضة عليها. ولاحظ بعض ممثلي الشركاء في التنمية والمجتمع المدني وجود تصور متنام لدى السكان بعدم فعالية لجنة مكافحة الفساد.

١٦ - كما ناقشت اللجنة مبادرة متواصلة تضطلع بها حكومة سيراليون وشركاؤها في مجال الحكم الرشيد وتعزيز المساءلة. وفي هذا السياق، أُشير إلى اتفاق تحسين الحكم والمساءلة، الذي وقعته الحكومة والمناخون الأربعة الذين يقدمون دعما مباشرا للميزانية في تموز/يوليه ٢٠٠٦، باعتباره جهدا هاما بشكل خاص يتطلب المزيد من المتابعة.

إصلاح قطاعي العدل والأمن

١٧ - وفقا لتقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، إن أوجه الفشل في قطاع العدالة كانت من بين الأسباب الأساسية للصراع في سيراليون. ويجري اتخاذ عدد من المبادرات من أجل إعادة بناء مؤسسات العدالة في سيراليون وكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع. وكجزء من برنامج تطوير قطاع العدالة، وضعت الحكومة إطارا وطنيا للسياسات فيما يتعلق بقطاع العدالة، واستراتيجية لإصلاح قطاع العدالة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. ولكن اللجنة لاحظت أنه في الأجلين القصير والمتوسط على السواء، يلزم بذل جهود إضافية من أجل الإصلاح القانوني ومواءمة القضاء العرفي والعدالة التقليدية، وتصفية القضايا المتراكمة المعروضة أمام المحاكم، والقضاء على ظروف اكتظاظ السجون، والنهوض بالقدرات المتواضعة للأخصائيين في قطاع العدالة.

١٨ - وبالنسبة لإصلاح قطاع الأمن، أبلغ الوفد بالعديد من الجهود الناجحة مثل خفض قوام القوات المسلحة وتأهيلها المهني وإكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إلا أنه جرى التشديد على أن الأحوال المعيشية لأفراد القوات المسلحة لا تزال سيئة

وأن ٥٧ في المائة من الأفراد العسكريين يفتقرون إلى السكن اللائق. كما يلزم مواصلة الجهود من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين، ولا سيما الأطفال المحاربين.

١٩ - وأشار ممثلو الحكومة وعدد من الشركاء في التنمية إلى النجاح المحقق إلى حد كبير في مجال إصلاح مرفق الشرطة، لكن لا يزال من الضروري اتخاذ عدد من الإجراءات مثل تعزيز وحدات دعم الأسر لتعالج مسائل مثل العنف الجنساني، وتحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع، وبناء قدرات أفراد الشرطة وتدريبهم، ولا سيما في مرحلة التمهيد للانتخابات الوطنية والمحلية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

٢٠ - وأثناء زيارتها لكينياما، التقت البعثة رئيس الشرطة المحلية وراقبت مناورات تدريبية قام بها أفراد الشرطة لمكافحة الشغب بفعالية. ويلقى هذا الجهد الذي تبذله حكومة سيراليون دعماً من الأمم المتحدة وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة تمهيداً للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه. وأثناء زيارة لسجن محلي ومحاكمة جزئية محلية، ناقشت البعثة التحديات القصيرة والمتوسطة الأجل التي تواجه قطاع العدالة، مثل ضرورة مواءمة القوانين التقليدية والعرفية وتصفية القضايا المتراكمة المعروضة أمام المحاكم.

بناء القدرات

٢١ - لاحظ الوفد وجود حاجة هائلة إلى بناء القدرات لدى الحكومة والبرلمان الوطني ومؤسسات المجتمع المدني. وخلال الاجتماع الذي عقد مع رئيس البرلمان، لوحظ أن برلمان سيراليون يعتمد اعتماداً كبيراً على الحكومة المركزية، وأنه يفتقر إلى القدرة الأساسية للاضطلاع بدوره بوصفه فرع مستقل من فروع الحكومة. وثمة أيضاً حاجة إلى بذل جهود إضافية لبناء قدرة الخدمة المدنية وكفالة إدماج نسبة أعلى من النساء والشباب في الخدمة المدنية عن طريق الأخذ باقتراح إصلاح الخدمة التنفيذية العليا.

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

٢٢ - في معرض النقاش الذي أجراه الوفد مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن أولويات بناء السلام، لاحظ الوفد تواتر عدد من المسائل الشاملة لعدة قطاعات، من قبيل الحاجة إلى معالجة الشواغل المتعلقة بالأمور الجنسانية وحقوق الإنسان وإلى كفالة إيجاد مستويات أساسية من البنى التحتية والخدمات. وخلال الاجتماع المعقود مع أعضاء في لجنة حقوق الإنسان، أعرب وفد لجنة بناء السلام عما يحده من أمل في أن تتولى اللجنة المتابعة والرصد اللازمين لتنفيذ توصيات لجنة استقصاء الحقائق والمصالحة.

٢٣ - وأثناء اجتماع عُقد مع مؤسسات المجتمع المدني، رحبت الجماعات النسائية بإنشاء لجنة استعراض الدستور، ودعت إلى إسقاط المادة ٢٧ (٤) (د) من دستور سيراليون حيث أنها تستثني مجالات معينة من القانون، من قبيل التبني والزواج والطلاق، من الحماية في حالات التمييز. وشددت الجماعات النسائية أيضا على ضرورة تقديم الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان المنشأة حديثا، والتعجيل بنظر البرلمان في مشاريع القوانين المتصلة بالعنف العائلي، وتسجيل حالات الزواج والطلاق العرفيين، والتركة دون وصية.

٢٤ - ولاحظ جميع الشركاء أن الطاقة تشكل شرطا مسبقا لتحقيق التنمية؛ إذ أن من دون الطاقة سيكون اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتوفير فرص اقتصادية مستدامة لصالح السكان ضربا من الخيال. وجرى التشديد في كل اجتماع تقريبا على الحاجة إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال. وأكد ممثلو الحكومة على وجه الخصوص على ضرورة إكمال مشروع بومبونا للطاقة الكهرومائية في أواخر عام ٢٠٠٧. فقد كان من المتوخى تمويل إكمال هذا المشروع بشروط تجارية، بيد أن المفاوضات الجارية بين الحكومة والجهة المتعاقدة لم تنته بعد وما زال مآل المفاوضات غير واضح المعالم.

الأبعاد الإقليمية لتوطيد السلام

٢٥ - عقد وفد لجنة بناء السلام اجتماعا مع الأمين العام لاتحاد نهر مانو ناقش فيه الحاجة إلى تعزيز وإنعاش قدرة الاتحاد على مواجهة المسائل العابرة للحدود من قبيل اللاجئين، وانتشار الأسلحة الصغيرة، والأعمال الإجرامية، وقريب الموارد، والمنازعات الحدودية المتبقية. ولاحظ الأمين العام أن اتحاد نهر مانو يفتقر على نحو خطير للقدرة على أن يواجه بما فيه الكفاية المسائل الإقليمية المهمة ذات الصلة بتوطيد السلام في سيراليون والمنطقة الأوسع. وشدد الوفد على ما تكتسبه الأبعاد دون الإقليمية لتوطيد السلام من أهمية حاسمة وعلى ضرورة إدراجها في إطار عمل لجنة بناء السلام في سيراليون.

الدعم الدولي لجهود سيراليون في مجال بناء السلام

٢٦ - واصل عدد من الشركاء الشائين والمتعددي الأطراف تقديم المساعدة إلى حكومة سيراليون في مجالي توطيد السلام والتنمية. وأحيطت البعثة علما بأن المساعدة الإنمائية المقدمة إلى سيراليون في عام ٢٠٠٦ بلغت ما قدره ٢٨٦ مليون دولار، مما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠٠٥، ومما يمثل نسبة ٣٠ في المائة من ميزانية البلد. وتتخذ المساعدة الإنمائية الممنوحة أشكالا مختلفة تشمل الدعم المباشر للميزانية، ودعم ميزان المدفوعات، ودعم البرامج والمشاريع، والمساعدة المقدمة من خلال المنظمات غير الحكومية ومختلف وكالات الأمم

المتحدة. ويقدم أربعة مانحين، هم المفوضية الأوروبية وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي نسبة كبيرة من المساعدات في شكل دعم مباشر للميزانية عن طريق إطار متعدد المانحين لدعم الميزانية.

٢٧ - وأنشأت الحكومة لجنة شراكة إثنائية في عام ٢٠٠٣ بغرض رصد تنفيذ المعايير الواردة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتنسيق بين المساعدات المقدمة من المانحين. بيد أن الحاجة تدعو إلى بذل جهود إضافية لتعزيز التنسيق والحوار بين المانحين والحكومة. فقد لوحظ خلال البعثة أن بعض المانحين الثنائيين أقدموا على سحب أو خفض مساهماتهم على نحو كبير، ولا سيما في مجال الحكم الرشيد. ومن ناحية أخرى، أعربت الحكومة على رأي مفاده أن المانحين ليسوا على وعي باحتياجات سيراليون الخاصة بوصفها بلدا خارجا من الصراع ومحدود القدرة في مجال تنفيذ المشاريع والإبلاغ عن حالة تطبيق بعض المعايير. وبمقدور لجنة بناء السلام أن تضطلع بدور حاسم في تعزيز الحوار بين الحكومة وشركائها الدوليين، فضلا عن توسيع قاعدة المانحين في سيراليون.

٢٨ - وتم التشديد على أن غياب سياسة وطنية واضحة المعالم بشأن تنسيق المعونة تشكل عاملا معوقا لتنسيق المعونة على نحو فعال. وأكد كل من حكومة سيراليون والشركاء الدوليين على الحاجة إلى تطوير تلك السياسة من أجل تعزيز حشد الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتوطيد الحوار بين الشركاء المانحين والحكومة، وترسيخ المساءلة المتبادلة. ولاحظ الوفد أن إرساء أسس سياسة عامة للمعونة استهل في أواخر عام ٢٠٠٦، وأن هناك التزام متزايد بوضع اللمسات الأخيرة على سياسة عامة وشاملة للمعونة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

التوصيات والخطوات المقبلة للجنة بناء السلام

٢٩ - اتفقت البعثة وحكومة سيراليون على ضرورة وضع إطار استراتيجي متكامل للدور الذي ستضطلع به لجنة بناء السلام في البلد على المدى المتوسط. وسيحدد ذلك الإطار بوضوح التزامات حكومة سيراليون والمجتمع الدولي. وشدد الوفد على أن وضع هذا الإطار مهمة ستنأط تماما بحكومة سيراليون تدعمها في ذلك الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشركاء المتعددون الأطراف والشركاء الثنائيون عن طريق عملية تشاورية. وسيستخدم الإطار لتقييم التقدم المحرز وكفالة متابعة الالتزامات المتفق عليها. ويمكن أن يدعم أيضا حشد الموارد الإضافية وكفالة استمرار الاهتمام الدولي بعملية بناء السلام في سيراليون.

٣٠ - واتفق على أن يستند الإطار الاستراتيجي المتكامل لبناء السلام إلى الأطر الحالية مثل ورقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية توطيد السلام وعلى أن يعزز هذه الأطر بدل أن

يحل محلها. وسيُبرز المسائل ذات الأولوية الحاسمة في مجال بناء السلام من بين هاتين الوثيقتين ويزيد اتساق جهود منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الشائبة في معالجة هذه الأولويات.

٣١ - وأوضحت البعثة كذلك أن عملية وضع إطار واضح التي تقوم بها لجنة بناء السلام بالتعاون مع سيراليون لن تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بمصروفات صندوق بناء السلام رغم أن الإطار سيغطي أولويات الصندوق على نطاق واسع. وسيحكم الإطار العلاقة القائمة بين لجنة بناء السلام وسيراليون في الأجل المتوسط ومن ثم سيتجاوز الدور الذي يضطلع به صندوق بناء السلام في توفير استجابة مباشرة وقصيرة الأجل لتحديات بناء السلام.

٣٢ - وجرى أيضا تناول مسألة الاجتماعات المقبلة للجنة بناء السلام وأشير إلى ضرورة عقد اجتماعين غير رسميين، اجتماع بشأن عمالة الشباب واجتماع بشأن بناء القدرات في أيار/مايو. وسيوفر هذان الاجتماعان فرصة لزيادة التعرف على التحديات والمبادرات القائمة في تلك المجالات ذات الأولوية من مجالات بناء السلام. واتفق أيضا على عقد اجتماع رسمي مخصص لسيراليون في أوائل أيار/مايو لمناقشة المشروع الأول للإطار المتكامل لبناء السلام.

المرفق

اختصاصات وتكوين وفد لجنة بناء السلام إلى سيراليون

- ١ - قررت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في اجتماعها الخامس المعقود في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ أن تقوم لجنة بناء السلام بزيارات ميدانية إلى سيراليون وبوروندي. وستتم زيارة سيراليون في الفترة من ١٩ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.

الاختصاصات

- ٢ - تتوخى البعثة تحقيق الأهداف التالية:
- (أ) الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في الميدان وتقييم التحديات القائمة في طريق بناء السلام؛
- (ب) مناقشة مجالات بناء السلام ذات الأولوية مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، ووضع إطار متكامل لبناء السلام وتحديد أفضل السبل التي يمكن أن تدعم بها لجنة بناء السلام الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام؛
- (ج) تركيز اهتمام المجتمع الدولي على جهود بناء السلام في سيراليون والتعريف بالمبادئ والمقاصد الرئيسية للجنة بناء السلام.

تكوين الوفد

- ٣ - قررت اللجنة التنظيمية أن يختار المشاركون في الزيارة الميدانية على أساس إقليمي بحيث يضم الوفد مثلاً واحداً من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس إضافة إلى ممثل واحد غير عضو في اللجنة التنظيمية ومشارك في الاجتماعات المخصصة لبلد بعينه ورؤساء الاجتماعات المخصصة لبلد بعينه.

- ٤ - وسيضم الوفد المتوجه إلى سيراليون الأشخاص الآتية أسماؤهم:

فرانك ماجور (هولندا) (رئيس البعثة)

تيت أنطونيو (أنغولا)

بيراجي دوس سانتوس تارغو (البرازيل)

وينجو تشينغ (الصين) (سفير بلده لدى سيراليون)

لزلي كرستين (غانا)

ألفا إبراهيم سو (غينيا)

أمير موهاري (كرواتيا)

محمود يحيى عزت (مصر) (سفير بلده لدى سيراليون)

أماريندرا خاتوا (الهند) (سفير بلده لدى كوت ديفوار)

بارتجان ويغتيير (هولندا)

إجيفيوم إيلوهو أوتوبو (مكتب دعم بناء السلام)

فيينا ناجيولا (مكتب دعم بناء السلام)
